الانابيب بحجم مختلف وانشاء محطات ضخ للمياه . وقد نفذت « فيرد » هذه المشاريع بواسطة شركتين نيجيريتين الاولى وهي شركة التنمية للموارد المائية النيجيرية في غرب نيجيريا والثانية وهي شركة التخطيط للماء والبناء في شرق نيجيريا(٢٢) .

وتهيمن اسرائيل ايضا على شركات افريقية اخرى . ذكرت جريدة عل همشمار الاسرائيلية ان الاسطول التجاري في ليبيريا الذي انشأ عام ١٩٦٤ بمساعدة شركة الملاحة الاسرائيلية في حيفا يستعين بالملاحين الاسرائيليين كما ان اسرائيل تملك ٢٥ بالمئة من اسهم شركة الاسطول الليبيري . وقالت ان معظم اعضاء مجلس ادارة شركة الاسطول التجاري في ليبيريا قد اصبحوا من الاسرائيليين برئاسة اهرون روزتفليد وهو صاحب شركة للسفن في حيفا(٢٣) .

اما في غانا ، فقد اسست الشركة الاسرائيلية للنقل وحكومة غانا ، شركة مساهمة وهي شركة النقل البحرية الغانية ــ بلاك ستار ــ وساهمت اسرائيل بنسبة تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ بالمئة من اسهم هذه الشركة . ولكن في عام ١٩٦٦ ، باعت الشركة الاسرائيلية اسهمها الى الشركة الغانية على ان تظل هي المستشارة الوحيدة اقتصاديا وفنيا . ولا يمكن ان تبت الشركة الغانية بأي قرار الا بعد ان تأخذ مشورة اسرائيل خاصة وان اغلب الفنيين والاشخاص المهيمنين على الشركة اسرائيليون(٢٤) .

وفي غانا ايضا ، اسست الشركة الاسرائيلية للبناء باشتراك مع احدى المؤسسات الحكومية في غانا ، شركة غانا الوطنية للبناء التي اشترت فيما بعد الاسهم الاسرائيلية لكن هذه الشركة بقيت ايضا تحت سيطرة الخبراء والفنيين والمديرين الاسرائيليين(٢٥) . تستخدم اسرائيل هذه الوسيلة للتغلغل في غانا من خلال عدة مشاريع اقتصادية ، هذا وقد ساعدت ايضا في انشاء معملين للملح في غانا حيث نرى ان جميع المهندسين والفنيين وقسم من المدراء اسرائيليون(٢٦) .

وفي كونغو كينشاسا ، تتعاون شركة اسرائيلية لانتاج الاجهزة الالكترونية « موتورولا » مع شركة محلية من اجل ادارة العمل في مختبر الكتروني وتقديم المساعدة الفنية ــ ومن جهة اخرى انشأت الشركة الاسرائيلية جهاز مواصلات ارض ارض يربط جميع المطارات الكونغولية بعضها ببعض(٢٧) .

المؤسسات المشتركة الاسرائيلية ــ الافريقية واهدافها

تسعى الدول الامبريالية في علاقاتها بالدول المتخلفة ، اما الى استخراج المواد الاولية (المناجم او الزراعة) لتأمين حاجات صناعاتها ، أو لتأسيس عدد من الصناعات في الدول المتخلفة تتحكم بها الدول الامبريالية اولا لانها تملك المواد الاولية او النصف مصنعة التي تحتاج اليها هذه الصناعات . وثانيا لان الانتاج يجد أسواقه في البلدان الامبريالية نفسها .

هذا ينطبق تماما على سياسة اسرائيل الاقتصادية في الدول المتخلفة وخاصة في افريقيا . ففي اغلب الاحيان تعمل الشركات الاسرائيلية بالتعاون مع الشركات المحلية الافريقية او تساهم بالرأسمال ، اذ ان هذا الاسلوب هو جديد من نوعه في ممارسة الدول الامبريالية بالنسبة للدول المتخلفة . وتستخدم الدول الامبريالية ولا سيما اسرائيل هذه الوسيلة لاسباب عديدة ومن اجل تحقيق عدة اهداف . وهي اذ تعتبر نفسها دولة نامية تستخدم هذه الوسيلة بشكل لا يثير حساسيات الافريقيين . ففي عام ١٩٦٣ كان هناك اكثر من ٤٢ مؤسسة ذات رأسمال مختلط اسرائيلي (عام او خاص) وافريقي (عادة عام) . هذا وقد فسرت مجلة الايكونوميست هذه الاساليب الجديدة على الوجه التالي : « بدل أن يطالبوا بالسيطرة على المؤسسة او بامتيازات لفترات